المُلحق (1): الاختصاصات (الإطار المرجعي)

اسم المشروع: **التعافي والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في ليبيا (بلديتي).**

وصف المهام: **تعزيز قدرة موظفي البلديات من أجل تقديم خدمات اساسية محسنة من خلال اعتماد النهج القائمة علي إجراء تحليلات حساسية النزاع و تعميم مراعاة النوع الاجتماعي.**

بلد/مكان التنفيذ: **مجموعة مُختارة من البلديات على امتداد ليبيا.**

المستفيدون: **لا يقل عن 100 مُستفيد (بما يشمل موظفي البلديات و وزارة الحكم المحلي).**

مُدة العمل/المهام**: 6 أشهر.**

**نطاق العمل وما يُتوقع من نتائج ومُخرجات وأنشطة:**

مشروع التعافي والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في ليبيا هو مشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تنفيذه البرنامج الإنمائي، ويهدف في مرحلته الأولى "بلديتي" إلى دعم السلطات المحلية الليبية في الاستجابة للتحديات العديدة الناجمة عن الصراعات وعدم قدرة المواطنين على الحركة والتنقل وذلك من خلال تعزيز آليات الصمود والتعافي المحلي للحد من الآثار السلبية على إمكانية حصول عامة الناس على الخدمات الأساسية، وتوفير سُبل العيش المستدام، وتحقيق التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي. يجري تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع وزارة الحكم المحلي، والبلديات، والوكالة الإيطالية للتعاون التنموي، واليونيسف. يُغطي المشروع 20 بلدية، وهي على سبيل الذكر: **الكفرة، البيضاء، الماية، المعمورة، غات، جنزور، الزنتان، القره بوللي، الخمس، امساعد، براك الشاطئ، الزاوية الغربية، الزاوية الجنوبية، بنغازي، اجدابيا، القطرون، الشويرف، صبراتة، سبها، مرزق.**

في إطار جهود المشروع المبذولة لتعزيز قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية، قام البرنامج الإنمائي بإجراء دراسات استقصائية سريعة في سياق الحوكمة/الإدارة المحلية في 20 بلدية من البلديات المستهدفة. بناءً على ما تمخضت عنهُ هذه الدراسات من نتائج، عُقدت مشاورات مكثفة مع **وزارة الحُكم المحلي و الأمانة العامة للحُكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية**، حيثُ تم تحديد احتياجات التدريب بالنسبة لموظفي البلديات المستهدفة، فضلاً عن موظفي وزارة الحُكم المحلي.

يجري تنسيق هذه الجهود مع الشركاء الدوليين (لاسيما المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" وغيرها من الجهات الممولة من الاتحاد الأوروبي) لضمان توحيد الاستراتيجيات والمنهجيات بما يتفق مع الخطة الوطنية للتدريب التي تديرها وزارة الحكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

بناءً على ما تقدم، يُعلن البرنامج الإنمائي في ليبيا عن إطلاق هذه الدعوة لتقديم مقترحات بشأن إشراك منظمات غير حكومية محلية و اخري عالمية مؤهلة من خلال آلية المنفعة التعاونية بهدف تخطيط وتنظيم وتنفيذ برنامج تنمية القدرات في البلديات المُختارة في إطار التشاور والتعاون الوثيق مع وزارة الحُكم المحلي و المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

يهدف هذا المشروع تعزيز قدرات موظفي البلديات المختارين لكي يقدموا الخدمات الأساسية بطريقة تراعي حساسية النزاعات والنوع الاجتماعي، وينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق مع البلديات المعنية فيما يخص الأنشطة المزمع تنفيذها، لاسيما التنسيق الوثيق مع الأمانة العامة للحُكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

**النتائج المتوقعة:**

الرفع من مستوى قدرات البلديات المُختارة بحيث تتمكن من تقديم الخدمات الأساسية بطريقة تراعي حساسيات النزاعات و مراعاة تعميم النوع الاجتماعي.

بناءً على نتائج الدراسات الاستقصائية في سياق الحوكمة/الإدارة المحلية وبما يتفق مع خطة التدريب الرئيسية التي اعتمدها المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ينبغي لبرنامج تنمية القدرات أن يُغطي/يركز على المواضيع الآتية:

* إدارة المشاريع.
* إعداد/رفع التقارير.
* الأرشفة/إدارة المحفوظات.
* الرصد و التقييم و جمع البيانات ( بما في ذلك جمع البيانات المفصلة مفق لاحتياجات الشركاء) في سياق النزاع.
* مراعاة تعميم النوع الاجتماعي (فيما يتعلق بالتخطيط و تنفيذ المشاريع).

البلديات التي يغطيها البرنامج هي: الكفرة، البيضاء، الماية، المعمورة، غات، جنزور، الزنتان، القره بوللي، الخمس، امساعد، براك الشاطئ، الزاوية الغربية، الزاوية الجنوبية، بنغازي، اجدابيا، القطرون، الشويرف، صبراتة، سبها، مرزق.

**المحور/المُخرج (1):**

**إعداد خطة عمل شاملة بشأن تنمية القدرات** بحيث يُسترشد بها في بناء قدرات البلديات المُستهدفة، على أمل أن تكون مرجعاً يُنير مشاريع البرنامج الإنمائي في المستقبل وغيرها من المشاريع التي ينفذها الشركاء الدوليون. ينبغي لخطة تنمية القدرات أن تكون متسقة مع المبادئ التوجيهية التي تُقدمها الأمانة العامة للحُكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية، وينبغي أيضاً أن تراعي نتائج تقييم القدرات [[1]](#footnote-1)في سياق الحوكمة/الإدارة المحلية التي أجريت في الـــ 20 بلدية المستهدفة. هذا الأمر ينطبق أيضاً على خطط العمل التنموية[[2]](#footnote-2) المُعدة في الماضي والتي يجب تحديثها.

وبصورة أكثر تحديدا، يُتوقع من الجهة/الطرف المسئول:

إعداد خطة عمل و خطة منهجية، ومن ثم عرضهما على البرنامج الإنمائي في غضون أسبوعين من تاريخ توقيع الاتفاقية. لا يُشرع في تنفيذ الأنشطة إلا بعد الحصول على موافقة البرنامج الإنمائي بالخصوص.

بالاستناد إلى ما تتمخض عنه الدراسات الاستقصائية في سياق الحوكمة المحلية وتقييم القدرات من حيث مواطن القوة والاحتياجات، بلورة خطط عمل لتنمية القدرات بتركيز على التخطيط الشامل للنوع الاجتماعي وجهود بناء السلام. تطوير القدرات على الصعيد المحلي يعني اتباع نُهج تأخذ في الاعتبار وتستقي الدروس من الصعوبات الماثلة والفرص المتاحة ويكون لها دور مشجع على هذا الصعيد وفي كل مكان. هذه التحديات والفرص قد تشمل انعدام الدوافع والمحفزات التي تشجع على المشاركة؛ غياب التنوع وتدني مستوى القدرات؛ والعوامل الأخرى التي يمكن أن تدعم الحكومات المحلية في تنفيذ أهدافها ورصد فعاليتها أثناء التنفيذ.

ينبغي لخطط تنمية القدرات أن تتضمن أيضاً إجراء مسح للتعرف على الجهود المماثلة التي يبذلها شركاء التنمية في إطار ما يقدمونه من دعم لبناء قدرات موظفي البلديات. مع الاخذ في الاعتبار اي دراسات استقصائية او تقييم قدرات سابقة قد قام بها المجلس الأعلى للإدارة المحلية و اعتمدت لديه و تم تعمييم نتائجها علي مختلف البلديات.

**المحور/المُخرج (2):**

**تصميم وتنفيذ دورات تدريبية مخصصة لموظفي البلديات** داخل البلديات المستهدفة وفقاً للخطة المعتمدة من البرنامج الإنمائي والمجلس الأعلى للإدارة المحلية. تقديم التوجيه والإرشاد التدريبي المستمر حيثما لزم الأمر لضمان متابعة مواضيع التدريب.

وضع منهج تدريبي[[3]](#footnote-3) يستند إلى نتائج خطة عمل تنمية القدرات ويستند إلى أية مناهج أخرى قائمة أعدها شركاء آخرون. سيتم مراجعة المناهج و اتمادها من قبل المجلس الاعلي للادارة المحلية.

ينبغي لبرامج التدريب أن تتواصل لفترة ثلاثة أيام على أقل تقدير، وينبغي لنسبة المشاركة ألا تتجاوز 7 موظفين عن كل بلدية. كما ينبغي ربط البرامج مباشرةً مع خطة عمل تنمية القدرات (المُعدة كما هو وارد أعلاه) بحيث تؤدي إلى جعل عملية تقديم الخدمات تتحسن وتُصبح أكثر شمولاً ونجاعة بما في ذلك عملية التواصل مع المواطنين/الناخبين.

ينبغي لدورة تدريبية واحدة على الأقل أن تتخصص في إدارة المشاريع. و تستهدف 20 مشارك.

ينبغي لدورة تدريبية واحدة على الأقل أن تتخصص في إعداد/رفع التقارير. و تستهدف 20 مشارك

ينبغي لدورة تدريبية واحدة على الأقل أن تتخصص في الأرشفة/إدارة المحفوظات. و تستهدف 20 مشارك

ينبغي لدورة تدريبية واحدة على الأقل أن تتخصص في مراقبة و تقييم تحليل وحساسية النزاع. و تستهدف 40 مشارك[[4]](#footnote-4)

ينبغي لدورة تدريبية واحدة على الأقل أن تتخصص في تعميم النوع الاجتماعي (في تخيط و تنفذ المشاريع). و تستهدف 40 مشارك

يجب أن تُعقد الدورات التدريبية في مراكز التدريب التابعة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية إما في طرابلس، طبرق، أو الزنتان، أيهما أقرب للبلديات، في حال سمح الوضع الأمني بذلك. وكخيار بديل، يجب ان تقام الفعاليات التدريبية في مراكز التدريب التابعة الي المجلس الأعلى للإدارة المحلية في كل او اي من بلديات طرابلس و طبرق و الزنتان بحضور المشاركين الشخصي. في حالة وجود تحديات امنية تمنع وصول المشاركين الي مركز او مراكز التدريب المذكوزة اعلاه، يجب مناقشة الترتيبات الاخري مثل التدريب عبر الانترنت و الاتفاق عليها مع برنامج الامم المتحدة الانمائي و المجلس الأعلى للإدارة المحلية. مع الاخد في الاعتبار الاثار المالية علي الميزانية من حيث انخفاض تكلفة الدورات عبر الانترنت مقابل التدريبات بالحضور الشخصي للمتدربين.

**توصيات حول اختيار المستفيدين:**

* ينبغي للمستفيد أن يكون مفوضاً من قبل البلدية بموجب خطاب رسمي معتمد من المجلس الأعلى للإدارة المحلية.
* أن يكون متقلداً لمنصب/وظيفة لها علاقة بموضوع التدريب بقرار او كتاب تكليف رسمي.
* أن يكون قادراً على الالتحاق بالتدريب شخصياً ويحضر إلى الأماكن التي يُحددها المجلس الأعلى للإدارة المحلية أو غيرها من الأماكن حسب الترتيبات اللوجستية/الظروف الأمنية.

المحور/المُخرج (3):

إجراء تقييم معياري/مرجعي للقدرات قبل وبعد الدورات التدريبية**. الرجاء استخدام نتائج المرحلة السابقة للاختبار لتعديل خطة التدريب إذا لزم الأمر، ومن ثم إحالة التقرير بعد التقييم النهائي.**

**تتمثل المرحلة السابقة للاختبار في مراجعة التقييمات السالفة وإدخال تحديثات وتنقيحات على الشروط التي تغيرت.**

1. **توصيات بشأن المنهجية**

* 1. **توصيات حول تكوين/تشكيل الفريق**

ينبغي لفريق المشروع أن يكون لديه الحد الأدنى من المقومات المتمثلة في:

* **بالنسبة لخبير الحُكم/الإدارة المحلية:**
* أن يكون متحصلاً على درجة البكالوريوس (أو ما يعادلها) في مجال العلوم السياسية، الإدارة العامة، علم الاجتماع، او أحد التخصصات ذات العلاقة.
* أن يتمتع بخبرة لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى في مجال الحُكم المحلي، المجتمع المدني، بناء القدرات التنظيمية، المحاماة/المؤازرة أو ما يتعلق بها من الممارسات الديمقراطية، الحقوق، أو العمل في قطاعات الحوكمة.
* أن يمتلك معرفة وفهم عميق بالمهام والمسئوليات الحكومية على الصعيد المحلي بما في ذلك الإلمام بالقوانين الحالية وعملية التحول إلى اللامركزية في ليبيا.
* خبرة في إعداد مناهج التدريب.
* يتميز بمهارات في التواصل البيني/التعامل مع الآخرين والمهارات التنظيمية.
* المهارات الأساسية في الحاسب الآلي (ميكروسوفت وورد، ميكروسوفت اكسل، باوربوينت) مطلوبة.
* أن يتحدث الإنجليزية بطلاقة، كتابي وشفوي.
* **بالنسبة للخبير في مجال مراعاة ظروف وحساسية النزاعات:**
* أن يكون متحصلاً على درجة البكالوريوس (أو ما يعادلها) في مجال العلوم السياسية، الإدارة العامة، علم الاجتماع، او أحد التخصصات ذات العلاقة.
* أن يتمتع بخبرة لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى في تحليل النزاعات، وضع السياسات العامة والاستراتيجيات في المجالات المواضيعية المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، والعمل مع المنظمات الحكومية والأخرى متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.
* أن يتمتع بخبرة ملموسة على الأقل في مجالي: 1) التماسك الاجتماعي، 2) بناء السلام والمصالحة والقدرة على تحليل ظروف وحساسية النزاعات في البيئة التي تتسم بالتعقيد/أو تسودها الأزمات.
* التميز في اللغة العربية. اجادة الإنجليزية مكسب قوي.
* **بالنسبة للخبير في مجال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي:**
* أن يكون متحصلاً على درجة البكالوريوس (أو ما يعادلها) في مجال العلوم الاجتماعية، حقوق الإنسان، الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي/شئون المرأة، التنمية الدولية أو أحد التخصصات ذات العلاقة.
* أن يتمتع بخبرة لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى في مجال تحليل و ادماج النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى التجربة السابقة مع البرامج التدريبية.
* أن يتمتع بخبرة في العمل مع الأطراف المؤثرة/أصحاب الشأن المعنيين من الحكومة.
* التميز في اللغة العربية ومعارفها. اجادة الإنجليزية مكسب قوي.
* **بالنسبة للمدرب/المدربين:**
* ان يكون متحصل علي مؤهل جامعي
* ان يكون ذو خبرة و ممارسة في مجال التدريب
* ان يكون له دراية كافية بالادارة المحلية (قوانيين و لوائح الادارة المحلية).
* ان يكون قد نفذ مالا يقل عن 250 ساعة تدريبية.
* ان يكون مزكي من ثلاث شخصيات مرجعية من لادراة العليا في وحدات الادارة المحلية (وكيل/ عميد/ عضو مجلس بلدي).
* التميز في اللغة العربية ومعارفها. اجادة الإنجليزية مكسب قوي.
* **بالنسبة للموظف الميداني:**
* أن يكون متحصلاً على درجة البكالوريوس في مجال القانون، العلوم السياسية، او أحد التخصصات ذات العلاقة.
* أن يتمتع بخبرة سابقة لها علاقة بطبيعة العمل لمدة أربعة أعوام كحد أدنى.
* خبرة ملموسة في العمل بصفة موظف ميداني.
* مهارات قوية في التواصل الشفوي والكتابي والاحصائي.
* متمكن في تخزين البيانات وبرمجيات/برامج التحليل ذات الصلة.
* التميز في اللغة العربية ومعارفها.
* **الرصد والتقييم**
* أن يكون متحصلاً على درجة البكالوريوس في مجال الإحصاء، الإدارة العامة، أو أحد التخصصات ذات العلاقة.
* أن يتمتع بخبرة لا تقل عن عام واحد في العمل مع أُطر الرصد والتقييم لدى المؤسسات المحلية.
* التميز في اللغة العربية ومعارفها.

**شروط/متطلبات الخبرة والمؤهلات**

ينبغي لـ المنظمة غير الحكومية أن تضمن توفر الحد الأدنى من المتطلبات الآتية:

* خبرة محلية لا تقل عن عامين من العمل في ليبيا.
	+ - خبرة مُثبتة في إعداد مناهج التدريب لصالح المؤسسات الحكومية المحلية.
		- خبرة مهنية لا تقل عن 5 أعوام في تقديم برامج بناء القدرات/الدورات التدريبية التي تتناول مواضيع ضمن إطار الحُكم/الإدارة المحلية.
		- خبرة مُثبتة في دعم المؤسسات الحكومية المحلية في إطار إعداد خُطط تنمية القدرات.
		- معرفة وخبرة مُثبتة في جمع وتحليل البيانات بما يضمن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، وبناء السلام، واعتماد آليات منع نشوب الصراعات على الصعيد المحلي.
		- القدرة على الاستفادة من فريق العمل المؤهل وصاحب الخبرة في تقديم الدورات المتخصصة في المواضيع ذات الصلة، والقدرة على إبداء التوصيات حول خُطط تنمية القدرات (كما هو مُحدد في هذا الإطار المرجعي).
		- القدرة على جمع وتحليل قدر هائل من البيانات ضمن اُطر زمنية ضيقة ومحدودة، والقدرة على إعداد تقارير ذات جودة وفي حينها.
		- إجادة اللغة الإنجليزية (كتابةً ومحادثة) ضروري. التمكن من اللغة العربية (أو القدرة على العمل مع الترجمة الداخلية) يعدُ قيمةً إضافية.

1**. مواعيد وخطة الدفع**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| رقم | المخرجات | التسليم  | الدفعات  | الاطار الزمني  |
| 1 | المخرج 1:تطوير خطة عمل شاملة لتنمية القدرات | التقرير الأولي ليعكس خطة العمل والأساطير ويقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غضون أسبوعين من توقيع الاتفاق ؛ |  | اسبوعين من تاريخ التوقيع  |
| وضع خطط عمل لتنمية القدرات ، مع التركيز على التخطيط الشامل وبناء السلام. | 20% | شهرين من تاريخ التوقيع |
| 2 | المخرج 2:تصميم و تنفيذ دورات تدريبية لموظفي البلديات  | تطوير 4 مناهج تدريبية بناءً على نتائج خطة عمل تنمية القدرات ، ومشاركتها للمراجعة والمصادقة ؛ | 25% | شهر واحد من تاريخ التوقيع |
| 5 تقارير مرحلية. كل تقرير مخصص ليعكس التقدم المحرز في كل دورة من الدورات التدريبية المذكورة أعلاه بما في ذلك علامة البدلاء قبل / بعد تقييم القدرات التدريبية وتقديم الدورات التدريبية | 10٪ لكل تقرير مرحلي ، إجمالاً 50٪ بمجرد تقديم جميع تقارير التقدم الخمسة. | ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع |
| 3 | المخرج 3:تقييم قدرات موظفي البلديات قبل و بعد التدريب  | التقرير النهائي و الذي يشتمل علي اي تحدياث اثناء التنفيذ و الدروس المستفادة و التوصيات بانشطة و مشاريع مستقبلية مماثلة.  | 5% |  |

2**. المشاركة المؤسسية**

تتمثل مهام ومسئوليات الجهة/الطرف المسئول في:

* + تكليف العناصر/العمالة المناسبة والماهرة الضرورية لتنفيذ مُخرجات المشروع.
	+ تحمل المسئولية عن جميع الترتيبات اللوجستية المتعلقة باستكمال هذه المهمة، بما في ذلك دفع أجور الموظفين/الخبراء، أو تغطية نفقات الأمور الإدارية المتعلقة بتنفيذ الأنشطة، توفير جميع المواد والمعدات المطلوبة لاستكمال الأنشطة، تسديد رسوم النقل والمواصلات، مقابل الإيجار، تكاليف الاتصالات، إلخ.
	+ ضمان التواصل والوصول إلى المستفيدين بالشكل المناسب.
	+ تنفيذ الأنشطة ورصدها بشكل دائم.
	+ تقديم/إحالة التقارير الشاملة المطلوبة وذات الطابع الخاص في الوقت المُحدد.

**دور البرنامج الإنمائي**

تسهيل و دعم التواصل مع القيادات الادارية مع البلديات المستهدفة

القيام بزيارات رصد و ضمان الجودة الميدانية من قبل موظفي برنامج الامم المتحدة الانمائي

متابعة و تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الانشطة

الموافقة علي تقارير الانجاز المرحلي و التقارير النهائية

1. قام مكتب الامم المتحدة الانمائي في سنة 2020 بانتاج تقرير لتقييم القدرات وفقا لنتائج مسح ميداني لتقييم القدرات لعدد 20 بلدية مستهدفة. [↑](#footnote-ref-1)
2. دعم مكتب الامم المتحدة الانمائ خطط تطوير و تنمية محلية في اربع بلديات ، منها بلدية غات و هيا احدي البلديات النستهدفة تحت هذا المستند. [↑](#footnote-ref-2)
3. تم تطوير منهج ادارة المشاريع من قبل شركاء اخرين و اعتماده من قبل المجلس الاعلي للادارة المحلية، لهذا سيتم استخدام المنهج المعتمد في التدريب المتعلق بادارة المشاريع. [↑](#footnote-ref-3)
4. قد يشمل هذا العدد من المشاركين ، اي من المشاركين الذين تلقوا بالفعل اي من التدريبات السابقة و المذكورة اعلاه. [↑](#footnote-ref-4)